اقتصاد

أمير قطر: زيادة الاحتياطي وخفض الدين

الدوحة ـ **العربي الجديد**

قال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمس الثلاثاء، إن الدولة تستمر في توجيه فوائض الموازنة العامة نحو خفض الدين العام وزيادة الاحتياطيات المالية، لمنحها القدرة والمرونة للاستجابة للتحديات المالية التي قد تطرأ نتيجة تقلبات أسعار الطاقة أو أي تحديات اقتصادية أخرى.

وأضاف أمير قطر في افتتاح الدورة العادية لمجلس الشورى، أن دولة قطر تمكنت من خفض مستوى الدين العام من قرابة 73% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 إلى ما دون 44% في نهاية عام 2023، إذ ساهمت السياسات المتبعة في رفع التصنيف الائتماني للدولة من جانب الوكالات الدولية مع المحافظة على نظرة مستقبلية مستقرة. وأكد أمير قطر الحرص على المواءمة بين سياسة الإنفاق المتزنة، والتي أدت إلى تحسين مركزها المالي خلال السنوات الماضية، ودعم النمو والتنمية الوطنية في الوقت ذاته، حيث خصصت الموارد المالية اللازمة للمبادرات الحكومية للسنوات 2024 – 2028 وفقاً للأولويات، وبما يتماشى مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، والتي تشمل دعم قطاعات التجارة والصناعة والبحوث والسياحة، والتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير الأنظمة المالية والإدارية وتعزيز التنمية البشرية بهدف تحقيق التنويع والاستدامة الاقتصادية.

وقال: «نحن جادون بالاستثمار في هذه القطاعات، وهذا الاهتمام يجب أن يقابله اهتمام مماثل بتطوير الكفاءات والخبرات البشرية في المجالات كافة، وتقييم العاملين بموجب معايير المهنية والنجاعة وجودة المخرجات، وتعزيز أخلاقيات العمل وتنمية الحرص على الشأن العام». ولفت إلى أنه في إطار تعزيز الإنتاج المحلي والفرص المتاحة أمام القطاع الخاص، وبعدما طبق برنامج القيمة المحلية في المشتريات الحكومية في أغسطس / آب من عام 2022، صدر توجيه باستهداف نسبة نمو لا تقل عن 10% سنوياً في قيمة المحتوى المحلي، ووضْع خطط لتوطين القطاعات الاقتصادية المختلفة، والعمل على وضع آليات مثل إلزامية قوائم المشتريات والعقود طويلة الأمد، مع ضرورة مراعاة جودة المنتج المحلي ومنافسته للمنتجات المستوردة.

وأضاف أمير قطر: «لقد عملت الدولة على دعم القطاع الخاص من خلال بنك قطر للتنمية والشراكات في المشاريع الزراعية الخاصة، وتطوير القطاع العقاري من خلال دعم استراتيجية تطويره، وإطلاق المنصة العقارية للدولة، التي تعزز الشفافية من خلال البيانات واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، ما يشجع الاستثمار المحلي والدولي في قطاع العقارات». وأشار إلى أنه ضمن التزام الدولة بتعهداتها البيئية، أطلق أول إطار تمويل أخضر سيادي في المنطقة بأعلى المعايير العالمية في مجال التمويل المستدام والتمويل الأخضر. وتبعه إصدار سندات خضراء حكومية في أسواق الدين العالمية، وتجاوزت طلبات الاكتتاب في ذروتها حوالي ستة أضعاف حجم الإصدار مع تنوع جغرافي ومؤسساتي واسع، ما يؤكد الثقة العالمية لدى المستثمرين في الأداء المالي والاقتصادي للدولة وتوجهاتها المستقبلية. وأكد أمير قطر أن الاقتصاد المحلي واصل النمو خلال عام 2023، وأن التقديرات تشير إلى نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنسبة 1,2%.

شركات طيران تعلق رحلاتها للمنطقة

دفعت المخاوف من اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط شركات طيران عالمية إلى تعليق رحلاتها إلى المنطقة أو تجنب المجالات الجوية المتأثرة، حسب «رويترز» أمس. ومن الشركات التي أدخلت تعديلات على خدماتها من المنطقة وإليها، شركة خطوط إيجة الجوية اليونانية التي ألغت رحلاتها من بيروت وإليها حتى السادس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، ومن تل أبيب وإليها حتى الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني. كما ألغت إير بالتيك (طيران البلطيق) في لاتفيا رحلاتها من تل أبيب وإليها حتى 31 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. وعلقت الخطوط الجوية الجزائرية رحلاتها من لبنان وإليه حتى إشعار آخر. كما ألغت شركة إير أوروبا الإسبانية رحلاتها إلى تل أبيب حتى 20 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. وألغت عشرات الشركات الأخرى العربية والأجنبية رحلاتها بسبب توسع الحرب بين إسرائيل وحزب الله.

(ساري شمايتلي/فرانس برس)

عن رسائل ضربة إسرائيل المرتقبة لإيران

مصطفى عبد السلام

لو تعاملنا بجدية مع ما ذكرته «واشنطن بوست» من أن نتنياهو أبلغ واشنطن والرئيس جو بايدن بأن إسرائيل ستضرب أهدافاً عسكرية إيرانية فقط، وأنها لن تستهدف المنشآت النووية والنفطية، نكون قد رسمنا مؤقتاً صورة سريعة لنوعية الضربة الإسرائيلية المرتقبة، وأنها ستركز على أهداف عسكرية بحتة مثل منصات إطلاق الصواريخ الباليستية، وقواعد جوية وبحرية، ومواقع تابعة للحرس الثوري.

ومع تأكيد الإدارة الأميركية الأخير أنّ هدف إسرائيل هو ضرب المواقع العسكرية الإيرانية، ترسل واشنطن وتل أبيب عدة رسائل للأسواق والاقتصاد العالمي، الأولى موجهة لسوق النفط الذي بات حساساً تجاه الحرب الحالية في المنطقة، ومضمونها أن المواجهة الإيرانية الإسرائيلية المحتملة ستكون «مهندسة» ولن تخرج عن السيطرة ولن تستهدف قطاع النفط الحيوي في إيران، ولن تخرج إيران من سوق النفط العالمي، ولن تتأثر صادرات الدول النفطية المطلة على الخليج، وأنّ مضيق هرمز سيظل مفتوحاً أمام حركة تجارة النفط العالمية، ولن تقدم طهران على إغلاقه طالما أنّ إسرائيل لن تمس قطاعها النفطي والنووي.

وهذه الرسالة مهمة وصلت بالفعل إلى قطاع الطاقة العالمي، وأكبر دليل هو انخفاض أسعار النفط في الأيام الأخيرة وتراجع أسعار العقود الآجلة للنفط خلال تعاملات أمس بنسبة تزيد عن 3%. الرسالة الثانية موجهة للاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية، وهي أن دائرة الصراع في الشرق الأوسط لن تمتد للممرات المائية المهمة ومنها الخليج العربي وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، وبالتالي فإن حركة التجارة لن تتأثر في حال ضرب مواقع عسكرية إيرانية.

كما أن جماعة الحوثي لن تصعّد هجماتها ضد حركة السفن الأميركية والغربية في حال عدم توسيع تل أبيب رقعة المواجهة مع طهران. الرسالة الثالثة هي أنّ المخاطر الجيوسياسية في المنطقة ستكون محصورة في تداعيات الحرب في فلسطين ولبنان، ولن تمتد إلى حرب إقليمية.

هذه الرسائل قائمة على تأكيدات الإدارة الأميركية وتصريحات نتنياهو بعدم استهداف المنشآت النووية والنفطية الإيرانية، لكن لا أحد يثق في مجرم حرب، لأنه يكذب على الجميع بمن فيهم شعبه وحكومته ومجلس حربه، والتصريحات الأخيرة سواء الأميركية أو الإسرائيلية ربما تأتي من باب الخداع رداً على الجانب الإيراني الذي مارس أيضاً نفس السياسة عندما أعطى سكوته عقب اغتيال إسماعيل هنية وحسن نصر الله انطباعاً بأنه لن يوجه ضربة لإسرائيل، وأنه يفضل سياسة التأني الطويل التي دأبت عليها طهران في السنوات الأخيرة.

لقطات

سندات لبنان الدولارية ترتفع 40% في أسبوعين

ارتفعت قيمة سندات لبنان الدولارية بنسبة 40% في الأسبوعين الأخيرين، بعد الضربات التي تلقاها حزب الله والدخول البري للجيش الإسرائيلي إلى جنوب البلاد. في الواقع، بدأ انعطاف الأسعار في 25 سبتمبر/أيلول الماضي، وهو اليوم الذي امتد فيه إطلاق النار إلى وسط البلاد. وقف صحيفة «غلوبس» الإسرائيلية، في بعض الأحيان تكون أسواق رأس المال أول من يدرك التغيرات الاقتصادية الإيجابية نتيجة للظروف الصعبة. وفي تقدير «غلوبس»، من المحتمل أن يكون هناك تحرك مماثل يحدث حالياً في سندات حكومة لبنان، وهو ما قد يشير إلى إسرائيل بتغييرات في مؤشراتها الاقتصادية. ومنذ عام 2019، فقدت الليرة اللبنانية نحو 97% من قيمتها مقابل الدولار.

مصر توقع اتفاقية كهرباء مع جيبوتي

وقّع وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري، محمود عصمت، ووزير الطاقة والموارد الطبيعية بجمهورية جيبوتي، يونس علي جيدي، اتفاقية ثنائية وعقداً تنفيذياً بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة المصرية ووزارة الطاقة والموارد الطبيعية بجمهورية جيبوتي بشأن توريد الحكومة المصرية وتركيبها محطة لتوليد الكهرباء بواسطة نظم الخلايا الفوتوفلتية (تحول الطاقة الحرارية من الشمس إلى طاقة كهربائية)، قدرة 276,5 كيلو وات. جاء ذلك عبر تقنية الفيديو كونفرانس. وأكد عصمت حرص وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة دعم التعاون بين البلدين وتعزيزه والاستفادة من الخبرات المصرية في مجالات الطاقات المتجددة والتوسع في مجالات التدريب.

تمويل المنشآت الصغيرة بالسعودية يرتفع 17%

ارتفع حجم التسهيلات المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالسعودية بنسبة 17,04% بنهاية الربع الثاني من عام 2024 على أساس سنوي، وبزيادة تقدَّر بـ 44,75 مليار ريال عن قيمتها بنهاية الربع المماثل من العام الماضي. ووصل إجمالي التسهيلات المصرفية والتمويلية، إلى 307,4 مليارات ريال بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، وهو أعلى مستوى تصل إليه على الإطلاق، مقابل 262,66 مليار ريال بنهاية الربع الثاني من عام 2023؛ وفقاً لبيانات البنك المركزي السعودي «ساما». وعلى أساس ربعي، زاد حجم التسهيلات المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة في الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 4,76%.

ليبيا: رفع شراء النقد الأجنبي إلى 8000 دولار للفرد

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

رفع مصرف ليبيا المركزي وفقاً للبيان الصادر أول من أمس، سقف شراء النقد الأجنبي للأغراض الشخصية إلى 8000 دولار للفرد، بحسب مصرف ليبيا المركزي الذي أعلن حزمة ضوابط جديدة تهدف إلى تنظيم سوق النقد الأجنبي وتحويلات المغتربين. تأتي هذه الخطوة في إطار السعي لتحسين تدفق الأموال عبر القنوات الرسمية وزيادة المرونة في تلبية الاحتياجات المالية للمواطنين. كما تم تسهيل عمليات الاعتمادات المستندية للأغراض الصناعية والخدمية والتجارية، مع تحديد الحد الأقصى لشحن البطاقة لصغار التجار والشركات والحرفيين بمبلغ 500 ألف دولار. وتم أيضاً فتح نافذة جديدة لتحويلات المغتربين العاملين في القطاع العام الذين يعملون بعقود رسمية. وفي ما يتعلق بالعاملين في القطاع الخاص، بإمكانهم الاستفادة من تحويلات سريعة لا تتجاوز 200 دولار شهرياً، مما يسهم في تسهيل تحويل الأموال ويعزز دور القطاع المصرفي في تلبية هذه الاحتياجات.

من جانبه، قال الخبير المالي عبد الحكيم عامر غيث لـ «العربي الجديد»، إن هذه الإجراءات تمثل نقلة نوعية في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، كما ستسهم في تعزيز الثقة بين المصارف والمواطنين، مما يدعم استقرار السوق النقدي وقيمة الدينار الليبي. بينما حذر المحلل الاقتصادي حسين البوعيشي من أن هذه الخطوات قد تشكل خطراً على الاحتياطيات النقدية، خاصة في ظل عجز ميزان المدفوعات الذي بلغ 3,5 مليارات دولار. وأكد البوعيشي في تصريحات إعلامية أهمية إعادة النظر في سعر الصرف الرسمي والعودة إلى مستويات سابقة (4,8 دنانير للدولار)، لضمان استدامة السياسات النقدية.

وتمثل تحويلات المغتربين عنصراً رئيسياً في الاقتصاد الليبي، وكشف وزير العمل في حكومة الوحدة الوطنية علي العابد، أن تحويلات العمالة الوافدة تُقدر بنحو 5,3 مليارات دولار سنوياً، تُجرى غالبيتها عبر السوق الموازية. وأكد العابد، في تصريحات إعلامية سابقة، ضرورة توجيه هذه التحويلات عبر النظام المصرفي الرسمي لتعزيز الاقتصاد الوطني وضمان حقوق العاملين. وتوقع البنك الدولي أن يشهد الاقتصاد الليبي نمواً تراوح بين 4,8% و5,8% خلال الفترة 2024-2026. وتدعم هذه التوقعات تقارير رسمية تشير إلى أن احتياطيات النقد الأجنبي بلغت 84 مليار دولار، مع توقعات صندوق النقد الدولي بوصولها إلى 88 مليار دولار بحلول نهاية عام 2024.

متفرقات اقتصادية

مصر: سعر الفائدة يصطدم بالتضخم وشح الدولار

القاهرة ـ **عادل صبري**

تعقد لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي المصري اجتماعها الدوري، مساء غدٍ الخميس، لتحديد معدل الفائدة على الجنيه، بعد مرور أسابيع، على خفض الفيدرالي الأميركي الفائدة على الدولار بمعدل 50 نقطة، وتوجه البنوك المركزية صاحبة إصدار العملات الرئيسية إلى خفض الفائدة، وإنهاء سياسة التشدد النقدي المتبعة منذ ثلاث سنوات، للحد من معدلات التضخم، ومواجهة حالة الركود بالأسواق. يجمع محللون ماليون على أن إبقاء لجنة السياسات النقدية على سعر الفائدة السائد منذ مارس/ آذار 2024، على الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند 27,25% و28,25% على الترتيب، وأن يستمر سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي والانتمان والخصم 27,25%.

وفقاً لرأي المحللين، فإن الاقتصاد المحلي المتباطئ يفقد قدرته على بث ضوء في نهاية نفق مظلم يسكن فيه منذ سنوات، في وقت يعاني من تفاقم العجز الجاري وتضخم أساسي، نتيجة عجز العملة، وتعرض الجنيه إلى مزيد من التدهور، مع شح بالعملات الصعبة، وزيادة معدلات التضخم بأسعار المستهلكين، والاعتماد على الأموال الساخنة، مع ندرة الاستثمارات المباشرة في القطاعات الصناعية والإنتاجية، بما يفقده رونقه والقدرة على خلق إيرادات بالدولار. تأتي التوقعات وسط مخاوف من تراجع الأموال الساخنة للاستثمار في أدوات الدين الحكومية، والتي تطلب معدلات فائدة أعلى من 30%، وتوجس حكومي من انخفاض إيرادات الدولة من الدولار، مع تراجع عوائد المرور بقناة السويس، وتوسيع إسرائيل نطاق الحرب في غزة ولبنان، وتهديدها لدول المنطقة، بما يؤجج حالة الاضطراب الجيو-سياسي بالشرق الأوسط، وارتفاع قيمة الواردات، من الطاقة والسلع الأساسية التي تحتاجها الدولة. تسير لجنة السياسات على حبل مشدود بين دولار يصعد تدريجياً، وجنيه يتراجع بنعومة، يدفع حاملوه إلى التخلص منه، وتآمين مدخراتهم بشراء الدولار أو الذهب الذي صعد إلى أرقام تاريخية عند حدود 2665 دولاراً للأونصة، أو توجيه المدخرات إلى العقارات، بينما تحتاج أسواق المالية إلى سيولة هائلة قادرة على تحفيز الطلب على أسهم الشركات المقرر طرحها بالبورصة مع بداية العام المقبل يواجه المركزي ضغوطاً من أصحاب المتعاملين في سوق الاستثمار المباشر «الأموال الساخنة» المطالبين بزيادة معدل الفائدة إلى ما يزيد عن 30%، لضمان الحد الأدنى من العوائد على رأس المال، عند الخروج بأموالهم، في ظل ارتفاع معدل التضخم، وزيادة التنافسية بين الأسواق الناشئة على الأموال الساخنة، وارتفاع معدلات الفائدة بها إلى نسبة تزيد عن 50%. حافظ البنك المركزي، خلال الأسبوعين الماضيين عند طرح أدوات دين حكومية لمدد تصل إلى 90 يوماً، على منحه معدل فائدة لا يقل عن 29%، ويصل إلى ما فوق 30% لمدة سنة، لرفع جاذبية سوق أدوات الدين الحكومي أمام حاملي الأموال الساخنة، ما عده خبراء مؤشراً كبيراً على عدم توجه لجنة السياسات إلى خفض معدل الفائدة السائدة حالياً.

موجة غلاء تضرب الأسواق المصرية (خالد دسوقي/ فرانس برس)

المغرب... وعود بضبط أسعار الغذاء تحسباً للجفاف

تتوقع أن تتخذ الحكومة المغربية تدابير يراد منها ضبط أسعار الخضر والفواكه واللحوم

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

تتخوف الحكومة المغربية من أن يفضي تأخر التساقطات المطرية إلى خفض العرض من السلع الغذائية ومنها الخضر واللحوم، التي ارتفعت أسعارها في العامين الأخيرين، ما يؤثر على القدرة الشرائية للأسر التي تعاني تداعيات التضخم ومحدودية الإيرادات. ورغم ترقب تراجع التضخم إلى أقل من 2%، فإنّ ضعف التساقطات المطرية وحالة عدم اليقين على الصعيد الدولي، بما قد يكون لهما من تأثير على سلاسل التوريد، يدفعان المغرب إلى التخوف من ارتفاع أسعار السلع الغذائية المنتجة محلياً والمستوردة. ويتوقع أن تتخذ الحكومة المغربية تدابير يراد منها ضبط أسعار الخضر والفواكه واللحوم، عبر خفض تكاليف الإنتاج وفتح الأسواق لاستيراد بعض المنتجات التي تأثيرها محاصيلها بالجفاف الذي يضرب المملكة للعام الخامس. وتستحضر الحكومة السياق المتسم بتأثير الجفاف على الأسواق، حيث تستهدف التدابير التي ينتظر اتخاذها، كما تؤكد ذلك الحكومة، المساهمة في خفض أسعار المنتجات الفلاحية، وكذا حماية الرصيد الحيواني، إضافة إلى تعزيز مناعة القطاع الفلاحي في مواجهة سياق عالمي غير ملائم يتسم بالتغيرات المناخية وندرة المياه.

ويأتي الانشغال بالموسم الزراعي الذي يشهد في هذه الفترة انطلاق الزراعات الخريفية، في وقت تتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن تشهد الأنشطة الزراعية في الربع الأخير من العام الجاري «استمرار تراجع الإنتاج الزراعي، وانخفاضا اقل حدة على مستوى إنتاج الفروع الحيوانية».

وترتقب المندوبية في توقعاتها الصادرة في الأسبوع الجاري، أن تعرف تكاليف الإنتاج المرتبطة بالوقود والأسمدة والأعلاف المركبة المصنوعة من الذرة والبيدات انخفاضاً طفيفاً، بينما ستظل تكاليف أعلاف الماشية والغاز مرتفعة، ما سيؤدي إلى انكماش القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 4,4% على أساس سنوي. وقد أكد رئيس الحكومة المغربية عزيز أخنوش، بمناسبة اجتماع مع المهنيين في القطاع الزراعي، الخميس الماضي، أنه سيعمد إلى تعبئة الاستثمارات التي تتيح للقطاع الزراعي التكيف مع تداعيات الجفاف وإعادة التوازن التدريجي لمختلف سلاسل الإنتاج. وقالت الحكومة إنها سترصد ميزانية في حدود 730 مليون دولار من أجل تحقيق التوازن في السلاسل الحيوانية مثل الحليب، واللحوم الحمراء، والدواجن. وكذا السلاسل النباتية على غرار الزيتون، والحوامض، ونخيل التمر، والخضراوات البواكر، والنباتات السكرية، والأرز، والبذور، والحبوب. ويعاني المغرب من ضعف التساقطات المطرية، وتراجع الأراضي المسقية (المروية) من 1,8 مليون هكتار إلى 400 ألف هكتار، وذلك في ظل انخفاض العرض من مياه السقي من 3,5 مليارات متر مكعب في المواسم العادية إلى 700 ألف متر مكعب حالياً. ويشير عضو الجمعية المغربية لمكثري الحبوب، محمد الإبراهيمي، إلى أنه يجب توضيح الرؤية للمزارعين على مستوى التدابير التي ستتخذها الحكومة من أجل دعم عملية الإنتاج، خاصة إذا ما تأخرت التساقطات المطرية. ويوضح الإبراهيمي، في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تأخر التساقطات المطرية سيدفع مزارعي الحبوب إلى التأخر في الإقبال على عملية الحرث، ما من شأنه أن يؤثر سلبا على المساحة المزروعة والمحصول، مشددا على أن المزارعين يترقبون تدابير تساعد على خفض تكاليف البذور والأسمدة.

> انكماش القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 4,4% على أساس سنوي

تحقيق

يشن المستوطنون حرباً على الزيتون الفلسطيني بمساعدة جيش الاحتلال، ويدخل المزارعون موسم الحصاد، وسط خشية من تأثر الإنتاج، بسبب الحصار الذي يُفرض على حقولهم ومنعهم من الوصول إليها. واستخدم المستوطنون كل وسائل العنف في حربهم على المزارعين وصلت إلى حد قتل عدد منهم خلال الفترات الماضية، ورغم ذلك يواصل الفلسطينيون سعيهم من أجل إكمال موسم قطاف الذهب الأخضر الذي يُعد رمزاً من رموز الصمود الفلسطيني

حرب على زيتون فلسطين... المستوطنون يحاصرون الحقول

مزارع يهزّ شجرة زيتون خلال موسم الحصاد في الضفة الغربية، 9 نوفمبر 2023 (أريس ميسينيس/فرانس برس)

رام الله ـ **سامر خويرة**

يترقب المزارعون الفلسطينيون حصاد موسم الزيتون الذي يواصلون قطف ثماره منذ أسابيع في الضفة الغربية، وسط خشية من تدني الإنتاج، ليس بسبب العوامل والظروف الطبيعية، بل بسبب اعتداءات وحرب المستوطنين على الوجود الفلسطيني وتصاعد اعتداءاتهم وجيش الاحتلال الإسرائيلي على المزارعين خلال قطفهم ثمار الزيتون من أراضيهم. واضطر مزارعون إلى النزول مبكرا جدا، خوفا من أن يسبقهم المستوطنون الذين يستهدفون حرق أراضيهم. وحسب تقديرات رسمية، تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة بالزيتون حوالي 935 ألف دونم.

حصار حقول الزيتون

إغلاق المستوطنين الطرق الفرعية الزراعية الموصلة لحقول الزيتون، أسلوب من أساليب كثيرة يطبقونها على الأرض، للحيلولة دون قدرة المزارعين الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم من أجل قطف ثمار الزيتون، مع انطلاق الموسم الذي يعتقد أنه سيكون صعبا في ظل تعاظم تلك الهجمات تحت مرأى ومسمع جنود الاحتلال الإسرائيلي الذين يتواطأون معهم ضد أصحاب الأرض الأصليين. يقول المزارع عاهد الوادي من بلدة قصرة جنوب مدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، لـ«العربي الجديد» إن «عشرات المستوطنين اقدموا على إغلاق معظم الطرق الفرعية بالحجارة والسواتر الترابية ونصبوا كمائن في طريقنا حتى لا نصل إلى مئات الدونمات الواقعة شرقي البلدة لجني المحصول، حيث إن النسبة الأعلى من الزيتون تُجنى من هناك، وقد دفعنا هذا إلى العودة على أمل أن نتمكن من الوصول في اليوم التالي لأراضينا».

ويضيف الوادي: «أقولها وكلي أسى، نحن مضطرون لإجراء تنسيق والحصول على موافقة إسرائيلية، وهذا لم يكن في السنوات السابقة، لكننا بتنا نواجه منظومة دموية بقيادة جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين المسلحة، لن يحمينا الجيش أبدا، ونحن نعلم هذا، لكن لا خيار إلا بإبلاغه وانتظار المواعيد المحددة من طرفه».

قطف مبكر خوفاً من المستوطنين

في جنوب نابلس أيضا، أنهى المزارع عبد السلام الجمل من قرية عورتا في وقت مبكر هذا العام برفقة عائلته جني ثمار الزيتون من أرضه القريبة نسبيا من مستوطنة «إيتمار» المقامة على أراضي نابلس، خشية من تعرضها للسرقة أو التكسير والحرق، في ظل تهديدات المستوطنين المتصاعدة باستهداف المزارعين. يقول الجمل لـ«العربي الجديد»: «منذ عقود ونحن نقطف ثمار الزيتون في أواسط نوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام، لكننا أجبرنا على النزول مبكرا جدا، خشية من أن يسبقنا المستوطنون ويسرقوا الثمار أو يحرقوا الأرض».

معركة البقاء في موسم دموي

يدرك الجمل (55 عاماً) أن المعركة الحالية هي معركة بقاء وصمود، في ظل تهديدات كبار قادة الاحتلال والمستوطنين بطرد الفلسطينيين وتهجيرهم، ويقول: «لا مجال للاستسلام، لكن أيضا علينا أن نتعامل بحنكة وذكاء ونحمي أنفسنا وأرضنا ونحافظ على هذا الموسم المبارك، الذي ننتظره في كل عام على أحرّ من الجمر».

ويقول مدير مركز أبحاث الأراضي في محافظة نابلس محمود الصيفي لـ«العربي الجديد» إن «كل البوادر والمؤشرات تقود إلى موسم يمكن وصفه بالدموي في ظل ارتفاع عدد الشهداء برصاص المستوطنين إلى 22 شهيداً منذ بداية حرب (طوفان الأقصى) في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، 2023، جلّهم من المزارعين».

محرومون من الوصول لأراضيهم

يتهدد الخطر ضياع مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين المزروعة بالزيتون، لعدم قدرة أصحابها على الوصول إليها، لعدم وجود تنسيق هذا العام بالوصول لمناطق محاذية للمستوطنات، كما جرى العام الماضي، وفق مدير مركز أبحاث الأراضي في محافظة نابلس، الذي يلفت إلى أن 91 موقعًا بالضفة الغربية بحاجة لتنسيق للسماح للمزارعين بالوصول لأراضيهم وجني ثمار الزيتون.

نحو 20% من الأراضي المزروعة بالزيتون، حسب الصيفي، لم يتم جني ثمارها العام الماضي، متوقعًا أن تتضاعف النسبة بسبب توجهات الاحتلال بالتعامل مع مناطق (ب) كمناطق (ج)، إضافة إلى عدم وجود تنسيق كما كان في سنوات سابقة. وضرب الصيفي مثالا على ذلك بلدة عقربا التي حرمت العام الماضي من قطف أراضي تقدر بـ1500 دونم مزروعة بالزيتون، بسبب عدم وجود تنسيق بالوصول للأراضي وجمع المحصول.

موسم خير وبركة

وفق تقديرات وزارة الزراعة، يبلغ عدد أشجار الزيتون في فلسطين حوالي 13,2 مليوناً، منها نحو 10 ملايين شجرة مثمرة، ونحو 3 ملايين شجرة لم تصل بعد إلى مرحلة الإنتاج، وتبلغ المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة بالزيتون حوالي 935 ألف دونم، وتتم زراعة حوالي 300 ألف شتلة جديدة سنوياً. فيما يبلغ معدل استهلاك الفرد من زيت الزيتون في فلسطين حوالي 3 لترات فقط. وتعد محافظة جنين شمالاً من أعلى المحافظات، من حيث مساحات الأراضي المزروعة، وهو ما يؤكده مدير مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني فياض فياض، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، حيث تستحوذ المحافظة على حوالي ربع إنتاج فلسطين من زيت الزيتون سنوياً، بمعدل 5500 طن سنوياً (عام 2019 القياسي بلغ إنتاج المحافظة 8 آلاف طن)، ولهذا، فهي التي تحدد تقديرات الإنتاج.

كذلك، فإن تقديرات الموسم في محافظتي طولكرم وسلفيت «ممتازة» وفق فياض، أما محافظة نابلس فإن تقديرات حمل الأشجار بها تتراوح بين 40 و50%، ترتفع النسبة في محافظة رام الله والبيرة إلى ما بين 60 و70%. أما في الجنوب: القدس، وبيت لحم، والخليل، فإن التقديرات منخفضة، ولا تتجاوز ثلث المعدل السنوي، فيما لا يُتوقع أن يتجاوز الإنتاج في قطاع غزة 10% من المعدل، أو ربما يبلغ صفراً بسبب تدمير مزارع الزيتون وعدم القدرة على قطف ما تبقى منه بسبب حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على القطاع منذ أكثر من عام.

حرب الاحتلال تقلل الإنتاج

مع توقعات بأن يكون الإنتاج هذا العام حول المعدل السنوي (حوالي 20 ألف طن زيت) أو يتجاوزه بقليل، لكن المخاوف من إجراءات الاحتلال وهجمات المستوطنين تتزايد، إذ تهدد بفقدان حوالي 15% من إنتاج الموسم. وفقاً لتقرير لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، تم في العام الماضي 2023 اقتلاع 8814 شجرة مثمرة في الضفة، من بينها 7904 أشجار زيتون مثمرة (90% من العدد الإجمالي للأشجار الفلسطينية المثمرة التي تم اقتلاعها)، مشيرا إلى أن الإنتاج المتوسط لكل شجرة زيتون في الأراضي الفلسطينية هو 16 كيلوغراماً.

> إجبار المزارعين على مغادرة أراضيهم
>
> اجبرت قوات الاحتلال الاسرائيلي، اول من امس، المزارعين الفلسطينيين على مغادرة اراضيهم اثناء قطف ثمار الزيتون في بلدة بيت فوريك، شرق نابلس. واكد رئيس مجلس بلدي بيت فوريك، حسين حج محمد، ان قوات الاحتلال استخدمت القوة لإجبار المزارعين على مغادرة الحقول الواقعة في الجهة الغربية من البلدة، مهددة باعتقالهم في حال عودتهم لمواصلة عملهم. وتتزامن هذه الحادثة مع سلسلة من الانتهاكات المستمرة بحق سكان البلدة منذ ايام، حيث تمنعهم قوات الاحتلال من الوصول الى اراضيهم والعمل فيها، و تتعرّض الاراضي الفلسطينية، خلال موسم قطف الزيتون السنوي، لاعتداءات متكررة من قبل المستوطنين وجيش الاحتلال.

فلسطيني يسكب زيت الزيتون بعد عصره (سيف الدحلة/فرانس برس)

> 22 شهيداً برصاص المستوطنين جلّهم من المزارعين

وبحساب تكلفة سعر الكيلوغرام الواحد من ثمار الزيتون (15 شيكلاً لكل كيلوغرام)، تنتج عنه خسارة اقتصادية إجمالية تكلفتها حوالي 513 ألف دولار. كما أن هذه الأشجار التي تم اقتلاعها تؤدي إلى خسارة في كمية ثاني أوكسيد الكربون الممتص من الجو بما يصل إلى 5,7 ملايين كيلوغرام.

ويقول فياض لـ«العربي الجديد»: «من الصعوبة الحديث بلغة الأرقام، لكن مع تصاعد الانتهاكات قد لا يتمكن المزارعون من الوصول إلى 80 ألف دونم من المساحة المزروعة بالزيتون، ما قد يترتب عليه فقدان نحو 15% من الإنتاج، خاصة أن إنتاجية الشجرة خلف جدار الفصل العنصري أصلاً ضعيفة لعدم تمكن أصحابها من خدمتها طوال العام». ويشير فياض إلى أن معدل الاستهلاك المحلي حوالي 15 ألف طن، يقل في بعض السنوات إلى 13 ألف طن ويرتفع في بعضها إلى 18 ألف طن تبعا للأسعار ومدى تناسبها مع القدرة الشرائية للمواطنين، بينما يتم تصدير نحو 500 طن إلى الأردن وما بين 3 و5 آلاف طن إلى دول الخليج، معظمها هدايا للأقارب وحقوق وأمانات وحصص لأصحاب الأرض من المغتربين، وما بين ألف وألفي طن صادرات تجارية إلى الأسواق العالمية بواسطة شركات، وهي في مجموعها تعادل تقريباً معدل الإنتاج السنوي لفلسطين.

ومع النقص في الأسواق العالمية، قد تكون هناك فرصة أكبر لتصدير الزيت الفلسطيني هذا العام، ما يساعد على بقاء الأسعار عند مستوى مرتفع. ويوضح مدير عام دائرة الزيت والزيتون في وزارة الزراعة رامز عبيد، أن قطف الزيتون الناضج في الموعد المحدد (وهو العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول وفق إعلان الوزارة) يُنتج زيتاً يزيد بنسبة 60% مقارنة بالزيت المستخرج من الثمار المقطوفة قبل أوانها، داعيا المزارعين إلى استخدام القاطفات الميكانيكية التي تعمل بالطبارية، نظرًا لقدرتها على زيادة الإنتاجية.

ورغم تحديد وزارة الزراعة موعد لقطف ثمار الزيتون، إلا أن الكثير من المزارعين بدأوا مبكرا قبل أسابيع خاصة في المناطق القريبة من المستوطنات مع التنسيق في ما بينهم من أجل عدم الاستفراد بهم من قبل المستوطنين وجيش الاحتلال.

وفي ما يخص الإنتاج المتوقع، يشير عبيد في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن إنتاج الضفة الغربية سيبلغ حوالي 18 ألف طن من الزيت، يتم تصدير منها بين 4 إلى 5 آلاف طن سنوياً، بينما يُستهلك الباقي محلياً.

خسارة كبيرة في غزة

بسبب الحرب الدموية المتواصلة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من عام، فقد قطاع غزة جزءًا كبيرًا من إنتاجه خلال عامي 2023 و2024، حيث دُمرت أكثر من 75% من أشجار الزيتون من أصل 1,3 مليون شجرة، وفق مدير عام دائرة الزيت والزيتون في وزارة الزراعة الفلسطينية. وتوقعت وزارة الزراعة أن يتراوح سعر كيلو الزيت بين 27 و30 شيكلاً للمستهلك، مع حاجة المحافظات إلى حوالي 11 ألف طن من الزيت سنوياً. وحسب وزارة الزراعة في قطاع غزة، هناك 33 ألف دونم مزروعة بالزيتون تُنتج نحو 23 ألف طن. لكن هذه الإحصائية تعود إلى ما قبل الحرب على القطاع، الذي شهد تجريفاً وقصفاً لأراضيه الزراعية الغنية بأشجار الزيتون، والذي يعاني من نقص حاد في المستلزمات الزراعية نتيجة الحرب والحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. ويواجه مزارعو غزة على مدار أكثر من عام مخاطر الموت قتلاً في ظل العدوان الإسرائيلي، ما أدى إلى خسائر مادية جسيمة للمزارعين.

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الثلاثاء، مرتفعة إلى أعلى مستوى إغلاق منذ بداية العام (منذ 2 يناير/ كانون الثاني 2024). زاد المؤشر العام بنسبة 1,57% ليصل إلى النقطة 10642,47؛ ليربح 164,66 نقطة عن مستوى أول من أمس الاثنين. ودعم الجلسة ارتفاع جميع قطاعات البورصة السبعة، على رأسها الاتصالات بنسبة 2,36%، بينما تذيل القائمة قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ0,53%. ارتفعت السيولة إلى 713,47 مليون ريال، مقابل 362,45 مليون ريال أول من أمس. وبلغت أحجام التداول 224,84 مليون سهم، مقارنة بـ184,26 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 20,77 ألف صفقة مقابل 14,53 ألف صفقة الاثنين. ومن بين 47 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 42 سهماً، في مقدمتها سهم «أوريدو» بـ3,19%، بينما تراجعت أسعار خمسة أسهم، في مقدمتها سهم «فودافون قطر» بـ0,44%. واستقرت أسعار ستة أسهم. وجاء «الطبية» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 22,2 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 124,23 مليون ريال.

الكويت

أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات جلسة أمس مرتفعة بدعم من صعود عشرة قطاعات. ارتفع مؤشر السوق الأول والعام بـ0,73% و0,86% على التوالي، وزاد «الرئيسي» و«الرئيسي 50» بالنسبة نفسها البالغة 1,46%، عن مستوى جلسة أول من أمس الاثنين. بلغت قيمة التداول في بورصة الكويت بتعاملات أمس 83,7 مليون دينار، وزعت على 482,77 مليون سهم، بتنفيذ 22,38 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع عشرة قطاعات، على رأسها الخدمات الاستهلاكية بنحو 3,74%، فيما تراجع قطاعا التكنولوجيا والاتصالات بـ1,91% و0,24% على التوالي، واستقر قطاع الرعاية الصحية. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 69 سهماً، على رأسها «أولي وقود» بواقع 41,67%، بينما تراجع 45 سهماً، في مقدمتها «وربة كبيتل» بنحو 7,01%. فيما استقرت أسعار 14 سهماً. وجاء سهم «منازل» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 52,44 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «أجيليتي» بقيمة 10,16 ملايين دينار.

السعودية

شهد سوق الأسهم السعودية «تداول»، أمس الثلاثاء، تنفيذ 3 صفقات خاصة على كل من مجموعة صافولا و«مصرف الإنماء» و«بوبا العربية» بقيمة إجمالية بلغت 69,84 مليون ريال، من خلال 1,08 مليون سهم. ووفقاً لبيانات «تداول»، تم تنفيذ صفقة خاصة على سهم مجموعة «صافولا» بقيمة 6,15 ملايين ريال، من خلال 228,85 ألف سهم عند سعر 26,9 ريالاً. وتم تنفيذ صفقة خاصة أيضاً على سهم «الإنماء» بنحو 18,36 مليون ريال من خلال 637,745 ألف سهم عند سعر 28,8 ريالاً. وشهد السوق تنفيذ صفقة «بوبا العربية» بقيمة 45,32 مليون ريال، من خلال 220 ألف سهم، عند سعر 206 ريالات.

طاقة

تبدو حسابات استهداف النفط الإيراني أكثر تعقيداً مما كانت حكومة الاحتلال الإسرائيلي تعتقد، حينما أطلقت قبل أسبوعين تهديدات باستهداف حقول ومنشآت التصدير، رداً على هجوم طهران الصاروخي على إسرائيل، إذ تشير تقارير أميركية إلى استبعاد النفط، خشية ارتدادات غير محسوبة

حسابات استهداف النفط الإيراني

هل الغرب مستعد للتعامل مع قطع طهران المحتمل للإمدادات؟

للحث ـ **العربي الجديد**

على الرغم من إعلان حكومة الاحتلال الإسرائيلي مراراً خلال الأسبوعين الماضيين، أن منشآت النفط الإيرانية في مرمى ضربتها الانتقامية، بعد الهجوم الصاروخي الذي شنته إيران في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري على إسرائيل، إلا أن القلق الأميركي والأوروبي من تداعيات الاستهداف الإسرائيلي المحتمل ورد فعل طهران عليه باتخاذ خطوات من شأنها قطع إمدادات الخام على نحو كبير من منطقة تمد العالم بنحو ثلثي احتياجاته، ربما يدفع تل ابيب نحو استبعاد منشآت النفط من الضربة المرتقبة.

وتبدو واشنطن والعواصم الأوروبية قلقة من أي صدمات غير محسوبة في سوق الطاقة، حتى لو كانت مخزوناتها الاحتياطية تكفي لمدة 90 يوماً حال انقطاع إمدادات النفط بشكل كامل من منطقة الشرق الأوسط. ووفق ما أفادت به صحيفة واشنطن بوست الأميركية بناء أمريكي طلب عدم الكشف عن هويته، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أبلغ حليفه الأميركي جو بايدن أنه يعتزم ضرب الجيش الإيراني وليس البنية التحتية الإيرانية النووية والنفطية. ويأتي ذلك في وقت مشحون سياسياً بالنسبة لواشنطن قبل أقل من شهر على الانتخابات الرئاسية. ومن شأن ضربة إسرائيلية ضد المنشآت النفطية، أن تؤدي إلى زيادة أسعار النفط. كما أن استهداف المنشآت النووية الإيرانية سيكون بمثابة خرق لكل الخطوط الحمر التي تحكم المواجهة الإيرانية ـ الإسرائيلية، مما سيؤدي إلى تصعيد ومزيد من التورط العسكري الأميركي. وسبق أن حذّر بايدن نتنياهو من أي استهداف لمواقع إيران النووية أو لمنشآتها النفطية.

وتراجع سعر برميل خام برنت تسليم ديسمبر/ كانون الأول، بأكثر من 3% خلال تداولات أمس الثلاثاء، ليدور في نطاق 75,1 دولاراً. كما تراجع سعر خام غرب تكساس الوسيط تسليم نوفمبر/ تشرين الثاني بنسبة مماثلة ليصل إلى نحو 71,5 دولاراً. كانت أسعار النفط الخام في حالة من التقلب الشديد في الأسابيع الأخيرة، حيث يتتبع المتداولون صراعاً متصاعداً في الشرق الأوسط، موطن حوالي ثلث الإمدادات العالمية، بعدما تعهدت إسرائيل بالرد على وابل الصواريخ التي أطلقتها إيران مطلع هذا الشهر، رداً على اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية لبيروت في 27 سبتمبر/ أيلول الماضي، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران في 31 يوليو/ تموز، بعد المشاركة في مراسم تنصيب الرئيس مسعود بزشكيان.

توقعات بضربة إسرائيلية محدودة

وقال دومينيك شنايدر، رئيس قسم الصرف الأجنبي والسلع العالمية في «بو بي إس غلوبال ويلث مانجمنت» لإدارة الأصول، إن «الضربة الإسرائيلية المحدودة على إيران تقلل من مخاطر العرض». تأتي المخاوف الأميركية تحديداً من تصاعد تداعيات المخاطر الجيوسياسية على سوق النفط، على الرغم مما تبديه التقارير الغربية حول التقليل من شأن حصة إيران في سوق الخام وجاهزية الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية لسيناريو ضرب النفط الإيراني. وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير لها، أمس، سوق النفط العالمية تتجه نحو فائض كبير في العام الجديد 2025، مؤكدة للأسواق استعدادها للتحرك إذا لزم الأمر لتغطية أي تعطل للإمدادات من إيران. وأشارت الوكالة التي تدير مخزونات الطوارئ من النفط للدول الصناعية، إلى أن المخزونات العامة تجاوزت 1,2 مليار برميل، كما أن الطاقة الفائضة في دول تحالف «أوبك+» التي تضم دول أوبك وحلفاء مثل روسيا، بلغت مستويات مرتفعة تاريخية. وأضاف: «مع تكشف تطورات المعروض، تقف الوكالة مستعدة للتحرك عند الضرورة». في الوقت الحالي يستمر تدفق النفط، وفي غياب أي اضطراب كبير تواجه السوق فائضاً كبيراً في العام الجديد».

وخفضت وكالة الطاقة الدولية في التقرير أيضا توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لهذا العام، مشيرة إلى ضعف مستوى الطلب في الصين. وظلت الصين لسنوات طويلة تحرك ارتفاع استهلاك النفط على مستوى العالم. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني والتحول نحو المركبات الكهربائية غيرا نمط ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وتوقعت الوكالة التي تتخذ من باريس مقرا لها أن ينمو الطلب الصيني بنحو 150 ألف برميل يوميا فقط في عام 2024، بعدما انخفض الاستهلاك نحو 500 ألف برميل يومياً في أغسطس/ آب الماضي، مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي، وهو انخفاض للشهر الرابع على التوالي. وقالت: «يستمر الطلب الصيني على النفط في الانخفاض عن توقعات وهو العامل الرئيسي الذي يعوق النمو الإجمالي». ورغم هذه المؤشرات التي تبدو في نظر البعض أنها تحمل تطمينات للغرب بعدم حدوث صدمة قوية في سوق النفط، حتى لو ضربت إسرائيل منشآت النفط الإيرانية، إلا أن تطور الصراع قد يحمل أخطاراً جمة غير محسوبة، لاسيما إذا قررت إيران غلق مضيق هرمز الشريان الحيوي لمرور النفط عالمياً.

> مخزونات الدول الأعضاء في وكالة الطاقة تبلغ 1,2 مليار برميل

ويُعد مضيق هرمز واحداً من أهم الممرات المائية في العالم نظراً لدوره الحيوي في التجارة الدولية، وخاصة تجارة النفط. ويقع المضيق بين الخليج العربي وخليج عمان، ويبلغ طوله نحو 100 ميل (161 كيلومتراً) وعرضه 21 ميلاً في أضيق نقطة، ويُعتبر ممرًا استراتيجيًا يربط الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط بالأسواق العالمية.

وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA)، يعبر المضيق يوميًا ما يقرب من 21 مليون برميل من النفط، وهو ما يمثل حوالي 20% من إمدادات النفط العالمية، وحوالي 30% من النفط المنقول بحرًا. وتُعد دول الخليج، مثل السعودية، الإمارات، الكويت، والعراق، وإيران، من أبرز الدول التي تعتمد على المضيق لتصدير نفطها إلى الأسواق العالمية. وإلى جانب النفط، يمرّ عبر مضيق هرمز جزء كبير من التجارة البحرية للغاز الطبيعي المسال، حيث تمثل شحنات الغاز المسال العابرة للمضيق حوالي 25-30% من إجمالي شحنات الغاز الطبيعي المسال عالميًا، مما يعزز أهميته لاقتصاد العالمي وللدول التي تعتمد على الغاز المستورد. وخلال الربع الأول من العام الحالي، شحنت ناقلات النفط ما يقرب من 15,5 مليون برميل يومياً عبر المضيق، وفقًا للبيانات التي جمعتها «بلومبيرغ». وأظهرت البيانات أيضاً أن أكثر من خمس إمدادات الغاز العالمية، وكان معظمها من قطر، مرّ عبر المضيق خلال الربع الأول من العام.

خيارات مفتوحة امام إيران لقطع إمدادات النفط

وذكرت نشرة «أويل برايس» الأميركية المتخصصة في الطاقة في تقرير، أمس، أن إيران قد ترد على أي استهداف لمنشآت الإنتاج والتصدير من خلال قطع عبور الخام من منشآت النفط الرئيسية في المنطقة، مما قد يؤثر بشدة على الإمدادات والأسعار عالمياً. كما أن هناك خيارات أخرى مفتوحة أمام إيران لتعطيل سوق النفط العالمية بشدة، و«جرى استخدامها من قبل بفاعلية» وفق النشرة الأميركية، «حيث شن الحوثيون في اليمن المدعومون من طهران هجمات على منشآت نفطية رئيسية في السعودية». ففي 14 سبتمبر/أيلول 2019، أطلق الحوثيون عدة صواريخ على منشأة معالجة النفط في بقيق وحقل خريص النفطي في المملكة، مما تسبب في خفض إنتاج النفط السعودي إلى النصف (لفترة أطول بكثير مما اعترفت به المملكة)، بحسب «أويل برايس»، مما دفع إلى أكبر قفزة في سعر الخام في اليوم الواحد منذ عام 1988. كما قد تستخدم إيران الحوثيين لزيادة مستوى الهجمات بشكل كبير في منطقة البحر الأحمر وحولها لفترة من الوقت، ما يجعل التأثير التراكمي لكل هذه التحركات كبير على سوق النفط العالمية ومستويات الأسعار.

وعلى خلاف ما حدث بالنسبة للحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير/ شباط 2022، والتي كان للغرب تدابير لسد فجوات العرض في سوق النفط، فإن الأمر بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط مختلف فقد لا تكون التدابير الغربية مستدامة لأكثر من بضعة أشهر. فالاحتياطي الاستراتيجي للبترول في الولايات المتحدة يحتوي حالياً على حوالي 383 مليون برميل من النفط. وإجمالاً تبلغ احتياطيات النفط الاستراتيجية الجماعية للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية حالياً حوالي 1,2 مليار برميل، والتي يمكن ضخها «بالتنقيط» في المعروض العالمي كما حدث بعد أوائل عام 2022.

وتنص شروط وكالة الطاقة الدولية التي أنشئت بعيد أزمة النفط الأولى عام 1974، عقب قطع السعودية ودول خليجية عدة الإمدادات لدعم جبهتي مصر وسورية في الحرب ضد إسرائيل عام 1973، على أن الدول الأعضاء تحتفظ باحتياطيات نفطية تعادل 90 يوما على الأقل من صافي واردات النفط وأن تكون جاهزة للاستخدام في حالات الطوارئ. وتضم الوكالة 29 دولة على رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، استراليا، فرنسا، المانيا، اليونان، وكوريا الجنوبية.

وإذا حدث انخفاض كبير في أي من قنوات الإمداد البديلة (احتياطيات الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية)، فإن مؤشراً لما قد يحدث لأسعار النفط قد رسمه البنك الدولي في وقت مبكر من بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. فقد ذكر البنك أن «الانقطاع الطفيف» مع انخفاض إمدادات النفط العالمية بمقدار 500 ألف إلى مليوني برميل يومياً (وهو نفس الانخفاض الذي شهدته ليبيا في عام 2011 تقريباً)، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط في البداية بنسبة تتراوح بين 3% و13%. أما «الانقطاع المتوسط» الذي ينطوي على فقدان ما بين 3 ملايين و5 ملايين برميل يومياً من الإمدادات (وهو ما يعادل تقريباً حرب العراق في عام 2003) فمن شأنه أن يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة تتراوح بين 21% و35%. أما «الانقطاع الكبير» الذي يشمل انخفاض الإمدادات بمقدار 6 ملايين إلى 8 ملايين برميل يومياً (مثل الانخفاض الذي شهده الغرب في عام 1973) فمن شأنه أن يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة تتراوح بين 56% و75%.

عاملان في مصفاة اصفهان للنفط، 8 نوفمبر 2023 (فاطمة بهرمي/ الأناضول)

الصراع يرفع الخام إلى 120 دولاراً

توقعت مؤسسة سيتي بنك المصرفية وصول سعر خام برنت إلى 120 دولاراً للبرميل، نتيجة مخاطر احتمال تعطل الإمدادات من الشرق الأوسط، وسط التصعيد المرتقب بين إسرائيل وإيران. واستند محللو المؤسسة الى هذا السيناريو في مذكرة بحثية، على تجارب سابقة، مثل تداعيات غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022، مشيرين الى «زيادة احتمال ان تشعر السوق بالخوف من تعطل الإمدادات او تواجه خسائر فعلية مما يؤثر على الاسعار خلال الأشهر المقبلة».

انخفاض أسعار الغاز في أوروبا

بروكسل ـ **العربي الجديد**

انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، بعد تقرير يفيد بأن إسرائيل مستعدة لتجنب ضرب أهداف نفطية ونووية في إيران، ليقتفي الوقود الأزرق آثار أسعار النفط التي تراجعت كذلك عالمياً، أمس الثلاثاء. وتراجعت العقود الآجلة المعيارية للغاز بنسبة تصل إلى 4,2%، وهي النسبة الأكبر منذ ما يقرب من شهر، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، مشيراً إلى هبوط العقود الآجلة الهولندية للشهر المقبل، وهي العقود المعيارية للغاز في أوروبا، إلى نحو 39,74 يورو للميغاواط في الساعة (وحدة قياس أوروبية لسعر الغاز). ووفق ما أفادت به صحيفة واشنطن بوست الأميركية بناء على مصدرين مطلعين على الأمر أحدهما أميركي طلب عدم الكشف عن هويته، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أبلغ حليفه الأميركي جو بايدن أنه يعتزم ضرب الجيش الإيراني وليس البنية التحتية الإيرانية النووية والنفطية. والوقود الأزرق حيوي للأوروبيين ويستخدم للتدفئة في موسم الشتاء، وتصعيد الصراع في الشرق الأوسط من المرجح أن يؤثر على الدول التي تحتاج إلى الطاقة كثيراً، مما يزيد المنافسة العالمية على الشحنات. أما الخطر الرئيسي فهو إغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره حوالي خُمس الغاز الطبيعي المسال العالمي. وسيظل معروض الغاز العالمي محدوداً لمدة عامين على الأقل بعد تأخير بناء محطات رئيسية جديدة.

محطة لاستقبال الغاز المسال بالقرب من مرسيليا بفرنسا، في 22 يونيو 2023 (فرانس برس)

الدين العالمي يتجاوز 100 تريليون دولار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

توقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز إجمالي الدين العام العالمي 100 تريليون دولار هذا العام لأول مرة، وقد ينمو بسرعة أكبر من المتوقع إذ أصبحت السياسات أكثر توجها لزيادة الإنفاق في وقت يؤدي فيه النمو البطيء إلى ارتفاع احتياجات الاقتراض والتكاليف. وأشار الصندوق في تقرير له، أمس الثلاثاء، إلى أن الدين العام العالمي سيصل إلى 93% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول نهاية عام 2030. ويتجاوز هذا المعدل الذروة البالغة 99% التي سُجلت خلال جائحة فيروس كورونا.

مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن، 11 مارس/آذار 2022 (فرانس برس)

كما سيرتفع بنسبة 10% عن عام 2019، قبل أن تنسحب الجائحة في انفجار الإنفاق الحكومي. وذكر التقرير، الذي صدر قبل أسبوع من عقد صندوق النقد والبنك الدوليين اجتماعاتهما السنوية في واشنطن، أنّ هناك أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن مستويات الديون المستقبلية قد تكون أعلى بكثير من المتوقع حالياً، ومنها الرغبة في إنفاق المزيد من الأموال في الولايات المتحدة، أكبر اقتصادات العالم. تأتي مخاوف صندوق النقد الدولي بشأن ارتفاع مستويات الديون قبل ثلاثة أسابيع من انتخابات الرئاسة الأميركية التي وعد فيها المرشحان بتخفيضات ضريبية جديدة وإنفاق قد يضيف تريليونات الدولارات إلى العجز الاتحادي.

الشركات الأميركية تستعد لزيادة الرسوم الجمركية

نيويورك ـ **العربي الجديد**

مع اقتراب الاستحقاق الرئاسي الأميركي في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، تستعد العديد من الشركات في الولايات المتحدة لزيادة محتملة في الرسوم الجمركية، مع توقع حدوث اضطرابات اقتصادية.

ولم تعد الرسوم الجمركية من المحظورات في واشنطن، فإدارة نائبة الرئيس والمرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، لم تحافظ فحسب على الرسوم التي فرضها منافسها الجمهوري الرئيس السابق دونالد ترامب على السلع الصينية، بل أضافت إليها المزيد من الرسوم.

أما ترامب، فيعتزم في حال فوزه زيادة الرسوم الجمركية على مجمل الواردات بنسبة لا تقل عن 10% بحسب المنتجات، وصولا إلى 60% للواردات الصينية. وقال في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز»، الأحد الماضي، إن الرسوم الجمركية «ستجعل بلادنا غنية من جديد» مضيفا أنه بدونها سيكون «لدينا بلد مترنح». لكن بالنسبة لرجال الأعمال وبينهم روبرت أكتيس، فإن ذلك سيزيد الوضع تعقيداً. ومنذ 2020، ومع فرض الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألمنيوم، وجد أكتيس صعوبات متزايدة في العثور على موردين للمواد الخام، ولم يتحسن الوضع مع تدابير جو بايدن الأخيرة. وقال وفق وكالة فرانس برس «سوف يسرني شراء منتجات أميركية ولكن لا أحد يصنعها»، في إشارة إلى الشبكة المعدنية المستخدمة في البناء والتي يتعين استيرادها. كما انعكس الأمر على العديد من الصناعات، وقدرت جمعية المابس الأميركية أن أسعار التجزئة ارتفعت بشكل سنوي من 5% إلى 10% منذ 2020. مع اقتراب الانتخابات في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر، يزداد انعدام اليقين الذي يمثل أسوأ كابوس يراود رجال الأعمال. وأظهر مسح أجراه فرع الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) في ريتشموند أن 30% من الشركات أعلنت إرجاء أو تقليص أو حتى إلغاء الاستثمارات المخطط لها بسبب الانتخابات.

وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات، تتوقع الشركات الإبقاء على الرسوم الجمركية. ويري رجل الأعمال روبرت أكتيس أنه «لا يوجد أي احتمال بأن يتخلى أي من المعسكرين عنها. فالاتجاه نحو الزيادة». كما اعتبر ويل توماس رئيس شركة «كولونيال ميتال برودكتس» أن الشركات لا تستطيع أن تفعل الكثير حيال ذلك لأن «المرشحين يلعبان على العواطف. ولكن إذا لم تعد المنتجات متوفرة وكل ما تفعله هو زيادة تكاليف الإنتاج فماذا يحدث؟ عندها يعود التضخم».

ترامب وهاريس خلال مناظرة رئاسية في فيلادلفيا، 10 سبتمبر 2024 (فرانس برس)

رؤية

هل اجتاز الاقتصاد الإسرائيلي اختبار الحرب؟

مجدي عبد الهادي

بعد مرور عام على اندلاع طوفان الأقصى المبارك، بدأت تثور الشكوك في شأن الحكمة التقليدية بعدم قدرة إسرائيل على الاستمرار في حرب طويلة تتجاوز الستة أشهر، خصوصاً مع ميلها الحالي إلى توسيع نطاق الصراع ونقل مركز ثقله العسكري إلى جنوب لبنان، وربما لاحقاً إلى حرب شاملة مع إيران وغيرها، فيبدو أن إسرائيل لا تزال قادرة على الاستمرار في إدارة صراع عسكري طويل مع خصومها المُشتّتين بضعف التنسيق، والمترددين تحت سيف تهديدات الولايات المتحدة والقوى الغربية المدعومة بالقواعد العسكرية وحاملات الطائرات والبارجات الرابضة في البحرين الأبيض والأحمر.

ولا يمكن بالطبع إنكار دور الدعم الغربي الهائل في التخفيف من وطأة الحرب على إسرائيل، سواء العسكري المباشر الذي يضعف ويحدّ من جرأة وفاعلية القوى القليلة المناهضة لها في المنطقة؛ بما كان يمكن أن تسبّبه لها من خسائر أكبر، أو الاقتصادي غير المباشر عبر حُزم المساعدات المالية والعينية التي تخفّف الضغط عن اقتصادها ومواطنيها، فضلاً بالطبع عن الغطاء السياسي والإعلامي الذي يعوق أي فاعلية للمنظمات الدولية أو للتضامن الإنساني والدبلوماسي مع الفلسطينيين وضد إسرائيل.

بحسب تقرير لديفيد بروديت في مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية الإسرائيلي، أواخر سبتمبر الماضي، بلغت تقديرات النفقات المباشرة للحرب، سواء عسكرية أو مدنية، حوالي 180 مليار شيكل، أو 48 مليار دولار تقريباً، منذ بداية الحرب وحتى نهاية العام الجاري، بخلاف المعونات الأميركية الرسمية المُعلنة البالغة 14 مليار دولار بحسب أدنى التقديرات، فيما يُقدّر فاقد الناتج المحلي الإجمالي بنحو 17 مليار دولار حتى نهاية العام الحالي، وتُقدر تكاليف إعادة تأهيل ما دُمّر من مبانٍ ومعدات وبُنى تحتية بحوالي 20 مليار دولار، فضلاً عن 15 مليار أخرى لتعويض خسائر المعدات العسكرية، وبما بلغ بمجموعه بالتكاليف المختلفة الأخرى نحو 95 مليار دولار تكلفةً إجمالية للحرب خلال حوالي سنة، أو ما يُعادل 18% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لإسرائيل، وبما يتجاوز التقديرات الأولى بعد الطوفان مباشرةً بمقدار 58 مليار دولار، بوصفها تكلفة إجمالية للحرب، بزيادة بنسبة 64% تقريباً.

ويُتوقّع الآن وصول عجز الموازنة إلى 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي بما يوازي تقريباً ثلاثة أمثال توقعاته قبل الحرب، مع توقعات بزيادته إلى مستويات أبعد مع توسّع الصراع، ورغم كل الدعم المالي والعيني من الولايات المتحدة، اضطر وزير المالية الإسرائيلي في 16 سبتمبر الماضي إلى طلب موافقة البرلمان على زيادة جديدة للعجز في الموازنة للمرة الثانية في العام نفسه؛ ما نتج عنه ارتفاع الدين الحكومي من 60% إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام واحد، مع توقعات بارتفاعه إلى 80% منه في عام 2025، وبطبيعة الحال ارتفعت فوائد الديون الحكومية مع ارتفاع عجز الموازنة والدين العام؛ بما أثّر سلباً على التصنيف الائتماني لإسرائيل (ومعها ثقة المستثمرين وعلاوة المخاطرة ومعدلات التضخّم وقيمة العملة)، رغم مماطلة الوكالات المعنية في خفض التصنيف مجاملةً لإسرائيل.

ومن المُتوقع أن يضعف كل هذا التآزُم المالي بأبعاده المختلفة، من ارتفاع لنفقات الديون والفوائد وأسعار الفائدة، مُتضافراً مع انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر مع التخفيض الائتماني، من معدلات النمو الاقتصادي الكلي، التي انخفضت بالفعل إلى نحو 2% في عام 2023، ويُتوقع ألا تتجاوز ما بين 0,5 و1% في عام 2024 الجاري؛ بما يعني ضمنياً انخفاض متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ما يتجاوز بآثاره آثار فترة كورونا؛ بفعل تشعّب آثار الحرب عبر كل القطاعات، وإضرارها بالقطاعات الحيوية، كالزراعة والصناعة التحويلية والتكنولوجيا الفائقة، بشكل خاص؛ بفعل التعبئة المستمرة لقوات الاحتياطي ومنع قوة العمل الفلسطينية واضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد وغيره.

كما أدت التعبئة العسكرية الواسعة إلى تناقص شاذ بين معدَّلَي النمو والبطالة، حيث انخفضا معاً خلافاً للمنطق الاقتصادي؛ فأصبحت البطالة في أدنى مستوياتها رغم انخفاض النمو الكلي؛ نتيجة لعدم حساب العمالة المحوّلة إلى القوة العسكرية ضمن البطالة، بينما تمثّل في الواقع هدراً لا يسهم في النشاط الاقتصادي بأيّ شيء؛ ما يمثّل تكلفةً مُزدوجة على الاقتصاد، من جهة فاقد الإنتاج والنمو، ومن جهة الأجور غير المُنتجة.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر وثقة المستثمرين عموماً، انخفض الأول بنسبة 40% عن العام الماضي، كما ارتفعت معدلات هروب رؤوس الأموال من البلد، والتي وصلت تدفقاتها ما بين شهري مايو ويوليو الماضي إلى مليارَي دولار، ما يُعادل ضعف نظيرتها للفترة نفسها قبل عام، وسجّل أكبر ثلاثة بنوك إسرائيلية ارتفاعاً كبيراً في طلبات العملاء نقل مدخراتهم إلى بلدان أخرى أو إعادة تقييمها بالدولار بدلاً من الشيكل الإسرائيلي، كما تلقّى قطاع الشركات الصغيرة ضربة قوية بالحرب، فلأول مرة منذ سنوات سيتجاوز عدد الشركات التي ستغلق القطاع عام 2024 عدد الجديد الذي سيفتح لأول مرة، وتمثل هذه الفئة 77% من إجمالي الشركات التي أغلقت منذ بداية الحرب، وهو الإجمالي الذي يُتوقّع بلوغه 60 ألف شركة في نهاية العام الجاري.

أما في قطاع التكنولوجيا الفائقة، المسؤول وحده عن نصف الصادرات الإسرائيلية، فقد انخفضت الاستثمارات بالقطاع في الربع الثالث من العام الجاري بنسبة 70% مُقارنةً بالربع الثاني منه، وأكثر من 50% مقارنة بالربع الأول منه، لتصل إلى 938 مليون دولار فقط ضمن 61 صفقة، ما يمثّل أقل قدر من الاستثمارات حقّقه القطاع منذ الربع الثالث لعام 2017، كذا أقل عدد من الصفقات طوال العقد الماضي.

كما تتنامى على المستوى الأوسع، في البورصات والأسواق الأميركية والأوروبية، اتجاهات جنينية بين الشركات وكبار المستثمرين لتقليص تعاملاتهم مع الشركات الإسرائيلية، وفي الأسهم والأسواق الإسرائيلية، ضمن حركة أوسع نطاقاً وُصفت بالقاطعة الصامتة؛ تحت ضغط التهديدات الاستراتيجية والإشكالات الأخلاقية المُتصاعدة بشأن التعامل فيها، رغم كل المحاولات الرسمية وغير الرسمية لمقاومة هذا الاتجاه.